العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Industrial Clusters as a Mechanism for the Development and Promotion of Small and Medium Enterprises in Algeria

قويدري عبد الرحمان
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
kouidri01@gmail.com

أ.د. أقاسم عمـر
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر
ooakacem2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/02/05
تاريخ القبول: 2019/11/29

الملخص: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التي ترتبط بعزلة تلك المشروعات التي تتمثل في تفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة وليس فقط صغر حجمها. ومن هنا يظهر دور العناقيد الصناعية كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء, وتحقيق مزايا تنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى الدولة ككل.

ويعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة القيام بالتحليل الاقتصادي للعناقيد الصناعية وإلقاء الضوء عليه كأحد العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق الميزة التنافسية التي تجعل الصناعات تتمتع مزايا الحجم الكبير, وكذا الحد من مخاطر المنافسة مع المنتجات المستوردة في الأسواق المحلية, وهذا ما يؤدي الى زيادة رفع معدلات النمو الإجمالية .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العناقيد الصناعية، التنمية الاقتصادية، التنمية الصناعية, الميزة التنافسية.

Abstract: Small and medium enterprises face many problems related to the isolation of those projects, which is the disintegration and not linked to integrated structures and not only small size. Hence the role of industrial clusters as a tool to support small and medium enterprises in their local and global markets, and to achieve competitive advantages at the level of the sector and the state at large.

The main objective of this study is to try to conduct economic analysis of industrial clusters and highlight it as one of the factors affecting economic development by achieving the competitive advantage that makes industries enjoy the advantages of large size, as well as reduce the risk of competition with imported products in local markets, and this leads To further raise overall growth rates.

***Key Words*:** SMEs, Industrial Clusters, Economic Development, Industrial Development, Competitive Advantage.

JEL Classification : L33, L52**.**

*مرسل المقال: قويدري عبد الرحمان (kouidri01@gmail.com).

المقدمة:

تلعب العناقيد الصناعية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث تساهم تلك المشروعات في توفير مناصب العمل وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المشروعات وتحول دون تحقيق تلك المشروعات للأهداف المرجوة منها.

وتشير التجارب الدولية لإستراتيجية للعناقيد الصناعية أن العديد من المخاطر التي أدت إلى فشل هذه التجارب تتمثل في ضعف التمويل والخدمات الاستشارية، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة، ومعايير متجانسة وعرض منتظم (Regular Supply). كذلك تعتبر المؤسسات الصناعية قيدا على الوظائف التي يتطلبها الدخول الى العولمة مثل التدريب واللوجستيك، والابتكارات التكنولوجيا والمعلومات السوقية، مما يؤدي إلى عدم قدرة تلك المشروعات على جني ثمار التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلي، وبالتالي تتحقق الأرباح التي تحققها تلك المشروعات، لذلك فإن تلك المشروعات في الدول النامية لا تستطيع إدخال تحسينات وابتكارات على المنتجات والعمليات الإنتاجية، مما يحد من الفرص المتاحة للمؤسسة في الدخول إلى الأسواق الجديدة. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما الدور الذي تلعبه العناقيد الصناعية لتفعيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في أنه يلقى الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية في إدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نتجت عن تدهور واضح في هذه المؤسسات في ظل بروز ونجاح العديد من الدول النامية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن طريق تجميع تلك الصناعات في مكان واحد مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق المحلي.

الهدف من الدراسة: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

-إبراز أهمية العناقيد الصناعية في حل المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إثراء السياسات والآليات المعتمدة لتنمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

- إتباع استراتيجية العناقيد الصناعية الرامية لتحقيق ميزات تنافسية وتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

منهج الدراسة: قمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وهذا من خلال وصف الظاهرة المراد دراستها وتحليل النتائج المتوصل اليها وتفسيرها للوصول الى توصيات ذات فائدة خاصتاً وان العناقيد الصناعية من المواضيع الحديثة التي تحتاج الى الدراسة واضافة رصيد معرفي حولها.

خطة الدراسة: قمنا بتقسيم البحث الى ما يلي:

- الأسس النظرية للعناقيد الصناعية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مفهومها، خصائصها)؛
- دعم استراتيجية العناقيد الصناعية من خلال تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. الأسس النظرية للعناقيد الصناعية:

1.1 مفهوم العناقيد الصناعية:

لقد ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام 1990، طرحه البروفيسور "مايكل بورتر" رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، في كتابه المزايا التنافسية للأمم Competitive Advantage "of Nations" ، فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصناعية ، ووجد أن أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية (متلقى، 2008). وطبقا ل"بوتر" فإن العناقيد الصناعية هي" ظاهرة اقتصادية يتم وضعها في سياق التنافس بين العديد من المؤسسات التي تتنافس وتتعاون في نفس الوقت للحصول على مزايا اقتصادية مختلفة" وحسب "سيمي"Simmie" و"سينيت" Sennett" فان العناقيد الصناعية هي: "تركيز لشبكة من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق". (مركز_معلومات، 2003)

فالعناقيد كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية هي تجمعات تضم مجموعة من مؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، ويضم هذا التجمع كذالك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية. (اللجنة_الاقتصادية_والاجتماعية_لغرب_آسيا، 2004) . وانطلاقا من هذا التعاريف، يمكن القول أن العنقود الصناعي يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة، حيث تتشابك هذه الهيئات والمؤسسات في علاقات تعاون خلفية وأمامية قوية ضمن العنقود الصناعي الذي تكونه (خطة_عمل، 2004).

الشكل رقم(01): يوضح ربط العناقيد الصناعية المحلية بالعالم الخارجي

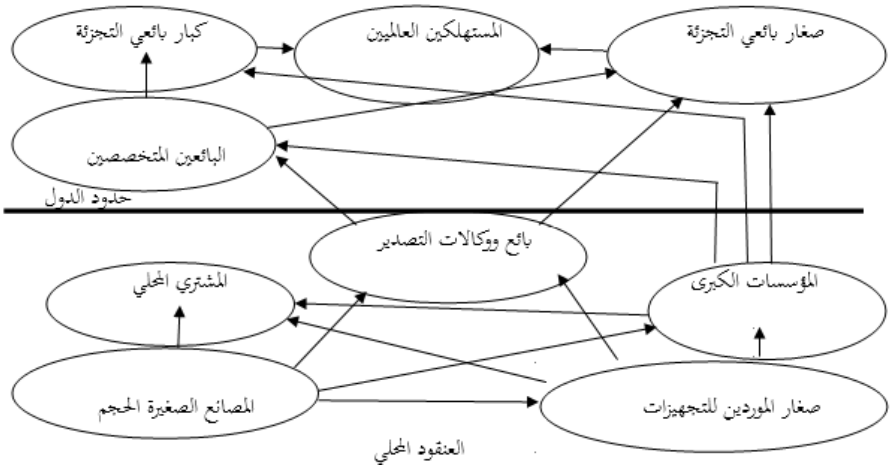

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها وآلية عملها، صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي، سبتمبر2007،ص: 7.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقا قد يكون الشكل الأكثر نضجا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقودا محتملا Potential Cluster، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقودا ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فعال في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

2.1 مزايا العناقيد الصناعية:

يترتب عن قيام أو إنشاء العناقيد الصناعية، العديد من المزايا التي يمكن ذكرها (بلقاسم، 2007):

- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.
- تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع. كذلك الحصول على مزايا الحجم الكبير
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات، والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجيا.
- يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة، مع نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة والمسائل المشمولة بمسائل فنية ومالية ومحاسبية، تحقيق التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية التي ينتج عنها رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود.
- القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي مساهما في تشجيع روح التعاون في مجال الأبحاث الأساسية، والنتيجة ظهور شبكة من المؤسسات المحلية العامة والخاصة التي تعمل على التنمية الاقتصادية المحلية وتشجيع التعلم المتبادل والابتكار الجماعي.

وعلى هذا الأساس فإن العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المرابطة تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية، هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون في إطاره المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى، ويقول "بورتر" في هذا المجال، أن العناقيد الصناعية تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق: (الطيبي، 2015)

زيادة الإنتاجية من المؤسسات في العنقود، قيادة الإبداع في مجال النشاط، واستحداث أعمال جديدة في المجال.

3.1 عيوب العناقيد الصناعية:

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها إستراتيجية العناقيد الصناعية, إلا أنها لا تخلو من العيوب التي يمكن إجمالها في الآتي: (النجار، 1999)

- التركيز الزائد على تخصص العنقود حيث قد يدفع الانبهار بنجاح تجربة العنقود توجيه جميع السياسات التنموية له، فإذا ما فشل هذا العنقود أو تم اختيار عنقود خاطئ تأثر بذلك الاقتصاد ككل، كما أن هذا التركيز قد يقود إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- عدم قدرة العناقيد الصناعي على التجارب مع التغيرات الجذرية وغير المحدودة في الصناعة، حيث يعتقد بعض نقاد سياسات العناقيد الصناعية أن التغييرات الجذرية فيها قد تتطلب تغييرا كاملا في العملية الإنتاجية ، وهو ما سيحاول العنقود مقاومته بالنظر لتكاليفه المرتفعة.
- تعتمد العناقيد الصناعية على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة وذلك من أجل رفع مستوى التنافسية، لكن الاقتصاد العالمي تسيطر عليه المؤسسات الضخمة المتعددة الجنسيات وهو ما قد يضعف من إمكانية بناء عنقود فعال.
- اهتمام سياسات العناقيد بالمناطق الحضرية وإهمالها للمناطق النائية.

4.1 خصائص العناقيد الصناعية:

من بين أهم مميزات العناقيد الصناعية:

- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف اقل نسبيا من استيرادها مما سيؤثر ايجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمي. (طايماز، 2002). فنجد مثلا هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الايطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا، فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والدباغة، وصناعة الآلات المتخصصة وغيرها دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتتشكل على هيئة عنقود، فالمرأة الايطالية تجرب أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحد مما دفع بالصناعة لان تكون متطورة جدا حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية. (اللجنة_الاقتصادية_لغربي_آسيا، 2004)
- هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة وعلاقات رأسية (أمامية وخلفية)، وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية.
- من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية، وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة.
- يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المنشآت على مستوى العناقيد علاقات ترابط رأسية (رأسية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية.

- هناك ما يسمى بالترابطات الأفقية: هي عبارة عن علاقات تتم مابين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية.
- علاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي): هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مفهومها، خصائصها):

1.2 معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتمد جل الدول و المنظمات و الهيئات العالمية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على جملة من المعايير الكمية و النوعية وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ. المعايير الكمية: يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية ، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر:

أ.1. معيار حجم العمالة: يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها. وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.

أ.2. معيار رأس المال المستثمر: إنا الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية ، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان خاصة إدا حدث ارتفاع في معدل التضخم ، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل و العكس صحيح.

أ.3. معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج): يجمع هذا المعيار بين المعيارين السابقين ، أي معيار العمالة و معيار رأس المال في معيار واحد ، حيث يعمل على وضع حد أ قصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة. وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين العاملين و حجم رأس المال المستثمر (أحمد، 2011): معيار كثيف رأس المال يرتفع فيه معدل (العمالة/رأس المال) ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من البطالة أي لديها وفرة في العمالة؛ و معيار كثيف رأس المال يرتفع فيه معدل (رأس المال / العمل) ويستخدم هذا المعيار في الدول التي لديها وفرة في رأس المال.

ب. المعايير النوعية: يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي و الاجتماعي يمكن أن تكون محددا لنوع المؤسسة و يتخذ في ذلك عدة معايير لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية، ولتحديد هذه المعايير بدقة يرى الكثير من المختصين أن أية مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة إدا توفرت فيها خاصتين من الخصائص التالية على الأقل :

- استقلالية الإدارة، حيث عادة ما يكون المسيرين أصحاب المؤسسة.
- ملكية المؤسسة أو رأسمالها تعود لفرد أو مجموعة أفرد.
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إلا أن اجتياحها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون في منطقة واحدة.
- تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة تمارس نفس النشاط .

2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول(الصناعية): نذكر منها:

أ.1 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: اعتمدت الو.م.أ في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01 : تعريف الو.م .أ للمؤسسات الصغيرة والموسطة.

نوع المؤسسة	المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	مؤسسات التجارة بالجملة	المؤسسات الصناعية
المعيار المعتمد	من 1إلى 5مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	من5 إلى 15مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مصادر متعددة.

أ.2 تعريف اليابان: استناد للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963، فإن تعريف المحدد لهذا القطاع في اليابان يلخصه الجدول رقم(2) بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط .

الجدول رقم:(02) التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من100مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات.	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مصادر متعددة.

أ.3 تعريف الجزائر للمؤسات الصغيرة والمتوسطة: يتلخص تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01. 18 الصدر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة على النحو التالي:

تعرف مؤسسة صغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل مابين 1و250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار.

- **المؤسسة المصغرة:** تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عامل واحد إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10ملايين دينار (الجريدة_الرسمية، 2001).
- **المؤسسات الصغيرة** : تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل مابين 10أو 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار (الجريدة_الرسمية، 2001).
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف المؤسسة بأنها المؤسسة تشغل مابين50 أو250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دينار. (الجريدة_الرسمية، 2001).

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أجمع الباحثين على حيوية هذا القطاع ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصناعية المنتجة التي تساهم في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل القومي، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية والتنموية ومنه غزو الأسواق الخارجية، وهذا يكسبها موقعا جديدا ضمن خريطة الاقتصادية العالمي، كما أصبحت تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، في ظل الإصلاحات الاقتصادية و ذلك من خلال إسهاماتها في مجالات عديدة والتي نبرزها فيما يلي:

- تساهم في خلق فرص العمل والتخفيف من البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إدا ما قورنت بتكلفة خلق فرص بالمؤسسات الكبرى .
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني، و الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدامات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي يزيد الدخل القومي للبلاد.
- تقضي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التضخم من خلال القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها، للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ما يؤدي إلى توصل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، وذلك بحكم قربها من المستهلكين حيث تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكون الإطارات المحلية وتدريب الأفراد على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة مراكز التدريب بها. (غربي، 2000).
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشكلات الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، (ما أن ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس) (علام، 1993).

3. دعم استراتيجية العناقيد الصناعية من خلال تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تنقسم حسب الطبيعة القانونية إلى عدة أقسام وهي:

- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).
- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وبحدوث تعديل وزاري انتقلت هذه المؤسسة الى قطاع السياحة لذلك خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010 وعوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي. (سليمان ناصر، 2014).

وللتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الفترة 2003الى غابة السداسي الأول من 2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	288587
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519562
2009	587494
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
2017	1060289

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال قراءتنا الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر فمن خلال الفترة التي اجرينا عليها الدراسة تبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 288.587 مؤسسة عام 2003 ليصل الى1.060.289 مؤسسة نهاية السداسي الاول من عام 2017، هو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور عدد المؤسسات ص و م من 2003 الى السداسي الاول من 2017

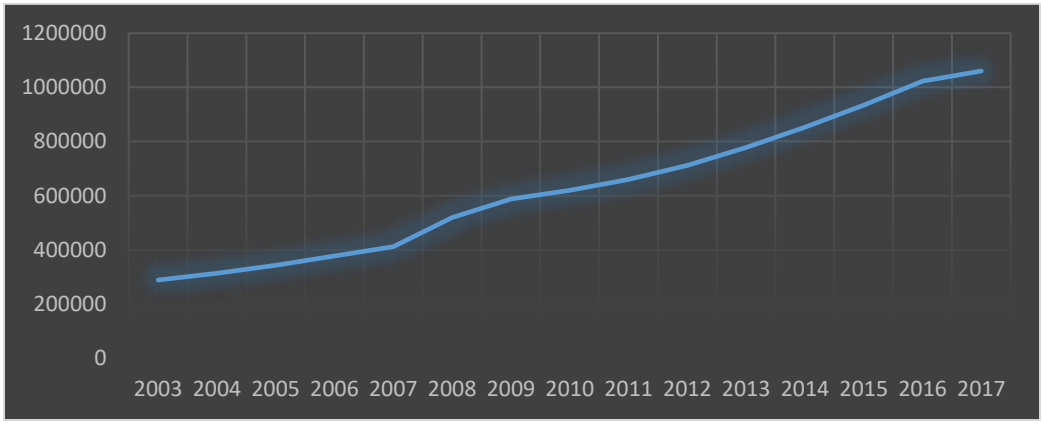

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (04)

فالزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع للتركيز على هذا القطاع تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي للبلاد من خلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية (الاصلاحات الضريبة، والإصلاحات المصرفية، وتحرير الأسعار تحرير التجارة الخارجية)، حيث بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجموع الاجمالي في الجزائر 98% (بيداوي، 2017).

الجدول رقم(05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، الفترة 2003-2016.

السنوات	عدد م ص م الخاصة المعنوية	الإنشاء	إعادة الإنشاء	الإنشاء + إعادة الانتباه	%معدل الإنشاء
2004	225449	18987	1920	20907	9.27
2005	255842	21018	2863	23881	9.71
2006	269806	24352	2702	27054	10.03
2007	293946	24835	2481	27316	9.29
2008	321387	279550	2966	30916	9.62
2009	345902	30541	3866	34407	9.95
2010	369319	279443	3389	31332	8.48
2011	391761	26239	5392	31631	8.07
2012	420117	30530	5876	36406	8.67
2013	459414	39355	8191	47546	10.35
2014	496989	39343	7286	46629	9.38
2015	537901	41919	6949	48868	9.08
2016	575906	41635	8056	49691	8.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعية والمناجم.

كما نشير بالذكر إلى أن معدل الانشاء = عدد المؤسسات المنشاة خلال السنة /مجموع المؤسسات المتوفرة خلال نفس الفترة (مع العلم ان المؤسسات المنشاة تتضمن المؤسسات المنشئة الجديدة + المؤسسات التي اعيد تنشيطها). ومن خلال الجدول رقم (05) نلاحظ بان عدد المؤسسات المنشأة في تزايد خلال الفترة من 2004 الى غاية 2016 بمعدلات انشاء مختلفة من عام الى اخر

1.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

إن قطاع النشاط يكون من مجموعة من الشعب حسب تصنيف الوزارة المعنية كما يلي:

- الفلاحة والصيد البحري؛
- الطاقة والمناجم؛
- البناء والأشغال العمومية؛
- الصناعة؛
- شعبة الخدمات تضم: النقل والمواصلات التجارة، الفندقة والإطعام، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات مؤسسات كآليةأعمال عقارية خدمات للمرافق الجماعية.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال 2016.

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2016

القطاع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	النسبة %
الفلاحة	6130	181	6311	1.10
الطاقة، المناجم	2767	3	2770	0.48
الأشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعة	89597	97	89694	16.56
الخدمات	302564	81	302645	52.52
المجموع العام	**575906**	**390**	**576296**	**100.00**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ان نلاحظ احتلال قطاع الخدمات لأكبر نسبة من حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها بنسبة 52.52% يليه الأشغال بنسبة 30.34% : قطاع الصناعة بنسبة 15.56 % وقطاع الصناعة بنسبة 15.56 % بينما احتلت الفلاحة المرتبة الأخيرة بنسة 1.10% وهذا بين عزوف أصحاب المشاريع الجزائريين عن التوجه للقطاع الفلاحي وتفضيلهم الخدماتي ولقطاع الأشغال العمومية الذين يمنحان فرصا كبيرة للاستثمار وعائدات معتبرة.

2.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتوزع حسب الحجم الى مؤسسات مصغرة أو صغيرة جدا، ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة، وحسب المعطيات فان المؤسسات المصغرة هي اكثر المؤسسات تواجد وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الاول: 2017

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة 1-9	1035891	97.70
مؤسسات صغيرة 10-49	21202	02
مؤسسات متوسطة 50-250	3196	0.3
المجموع	**1060289**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل الى 1.060.289 مؤسسة خلال السداسي الاول من 2017، تتوزع هذه المؤسسات الى مؤسسات مصغرة الحجم بـ 1.035.891 مؤسسة ، مؤسسات صغيرة الحجم بـ 21.202 ومؤسسات متوسطة الحجم 3.196.

الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016

المنطقة	العدد	النسبة (%)
الشمال	400615	69.56
الهضاب العليا	125696	21.83
الجنوب	49595	8.61
المجموع	575906	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016.

تضم المنطقة الشمالية 400.615 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتمثل 69.56% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلد، تليها منطقة الهضاب العليا حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة ومتوسطة، الحجم 125.696 مشروعا، اي 21.83%، وفي الجنوب 49.595 مؤسسة بنسبة تمثل 8.61% من المجموع.

الجدول رقم (09) : تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2016)

النوع	2015		2016		التطور (%)
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
الخاصة					
العمال	1393256	58.75	1489443	58.62	6.90
اصحاب العمل	934037	39.40	1022231	40.23	9.44
المجموع	2327293	98.16	2511674	98.86	7.92
العامة	43727	1.84	29024	1.14	-33.62
المجموع العام	2371020	100	2540698	100.00	7.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد مناصب الشغل بلغت 2371020 منصبا سنة 2015 بـ 2327293 للقطاع الخاص 43727 للقطاع العام، أما سنة 2016 فقد بلغ عدد المناصب 2511674 منصبا في القطاع الخاص و29024 منصبا في القطاع العام، إجمالي عدد مناصب الشغل التي ساهمت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2371020 وظيفة سنة 2015 و2540698 وظيفة سنة 2016 بتطور ايجابي بلغ 7.16%. والجدول التالي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف(CNAC) موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية سنة 2016.

الجدول رقم (10): عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف(CNAC) لسنة 2016.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	التأثير على العمل
نقل البضائع	51	65
الفلاحة	3325	7800
الصناعات التقليدية	2016	5144
الأشغال العمومية	481	1424
الصناعة	919	2664
نقل المسافرين	10	24
الأعمال الحرة	120	272
الصيد	49	169
المجموع	8902	21850

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول انه تم تمويل ما مجموعة 8902 مشروعا سنة 2016 ما ساهم باستحداث 21850 منصب عمل ، وهذا من خلال مساهمة الصندوق الوطني للتامين على البطالة. والجدول التالي يبين عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط الى غاية (2019/12/31)

الجدول رقم(11): عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف (ANSEJ) الى غاية (2019/12/31)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة (%)
الخدمات	105754	28.7
نقل البضائع	56530	15.4
الفلاحة	53488	14.5
الصناعات التقليدية	42621	11.6
الأشغال العمومية	32284	8.8
الصناعة	24547	6.7
نقل المسافرين	18985	5.2
نقل المبرد	13385	3.6
الأعمال الحرة	9456	2.6
الصيانة	9359	2.5
الصيد	1127	0.3
الهيدروليك	544	0.1
المجموع	367980	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016

ووفقا للجدول أعلاه، فان الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية المشاريع التي تدعهما (ANSEJ) منذ إطلاقها بـ 105754 مشروعا، حيث يليه نقل البضائع بـ 565330 مشروعا، يليه قطاع الفلاحة بـ 53588 مشروعا ممولا.

3.3. السياسات اللازمة لدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر:

لقد اتبعت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لتشجيع الاستثمار حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بورصات المناولة والشراكة،الخ، واعتمدت الكثير من الآليات (الشباك الوحيد، حاضنات الاعمال، مراكز التسهيل، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تهدف من خلالها إلى ترقية الاستثمار وتهيئة المناخ الاقتصادي لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات الاجنبية

المباشرة. كما نلاحظ أن كافة الجهود والاصلاحات التي بذلت كانت تصب في جانب واحد وهو جانب العرض في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الاهتمام، حيث نجد أن هناك الكثير من البرامج التي تحث الشباب على الدخول في مشاريع وتوفر لهم الدعم المادي ولكنها لا تتدخل في تسويق منتجاتهم أو حمايتهم من المنافسة غير العادلة. ورغم أن الجزائر لم تتبنى استرتيجية العناقيد الصناعية إلا أن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير عناقيد أو تجمعات صناعية ونذكر على سبيل المثال: (بلقاسم، 2007): الصناعات البيتروكيميائية (البلاستيك)؛ تصنيع مواد التغليف؛ تصنيع مواد البناء؛ صناعة الجلود؛ الصناعات الغذائية؛ تصنيع الاجهزة الكهرومنزلية.

إن تفعيل إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر يتطلب توفر أساليب من العمل الشبكي للوحدات الانتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها في عملية دعم التنافسية ويتطلب ذلك من الحكومة القيام بدور فعال ومتطور، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالهيئات الحكومية تستطيع التأثير بفاعلية اكبر على المستوى الجزئي من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية. ومن أجل تفعيل إستراتيجية العناقيد يجب العمل على تحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية العنقود والمزايا التي يوفرها، وذلك يتطلب بذل جهود كبيرة من طرف الهيئات الحكومية في سبيل رفع الوعي لدى المؤسسات وهو ما يتطلب تحفيزها إلى الوصول إلى النضج بحيث تفرق بين التنافس والتعاون.

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما عرضناه في هذه الورقة البحثية، بأن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل مشكلة كبيرة لنشاطها، بل هو قوة وميزة تسمح لهذه المؤسسات بالتكيف مع كل المتغيرات والصدمات المختلفة. ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود التنسيق والتعاون بينها، وعدم ارتباطها في نسيج وهياكل متكاملة تساعدها على التغلب على مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجهها، سواء كانت مرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو غيرها. ومن هنا تأتي أهمية " العناقيد الصناعية" في احتواء هذا الخلل والنقص، وخاصة العناقيد الصناعية المحلية ذات القدرات على التصدير، أو العناقيد المحلية/الإقليمية أو المحلية/الدولية كأحد أهم المداخل والأساليب التي تقوي هذه العلاقات بين المؤسسات الصغيرة ومحيطها.

ومن خلال ما سبق تم لتوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

- أن العناقيد الصناعية لها دور في هام في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم, وذلك لأنها تمثل أحد الحلول الجوهرية لدعم واستقرار تلك المشروعات لأنها تمكنها من رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لجميع الوحدات الداخلة في العنقود.
- تلعب العناقيد الصناعية دوراً هاماً في التطور التكنولوجي والابتكار عن طريق تخصص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج, مما يدعم القدرة التنافسية للصناعة ككل.

- تعتبر تجارب الدول المتقدمة, الدليل القاطع على قوة ومقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكبرى لهذه الاقتصاديات, ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

اما التوصيات والتي يمكن للمؤسسة والجهات المعنية التقيد بها والتي تتلخص في:

- الاستمرار في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها في الجزائر.
- إنشاء مؤسسة مشتركة متخصصة بتوفير المعلومات عن التقنيات الحديثة وطرق توطينها وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا.
- تعيين الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حتى تسهل عمليات المتابعة والإشراف لتلك المؤسسات.

قائمة المراجع:

- أحمد ,ب .(2011) .الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجموب الغربي . الجزائر.
- الجريدة_الرسمية .(2001) .القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية.05
- الطيبي ,ع .ا .(2015) .تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية .جامعة وهران : وهران.
- اللجنة_الاقتصادية_لغربي_آسيا .(2004) .زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك .نيويورك :الأمم المتحدة.
- النجار ,ف .ر .(1999) .ادارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم .مصر :مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.
- بلقاسم ,ز .(2007) .العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- بيداوي ,ش .(2017) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو والتشغيل .مجلة وزارة الصناعة والمناجم , 22.
- خطة_عمل .(2004) .تعويم القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر .مصر :وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سليمان ناصر ,ع .م .(2014) .قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر (p. 6)جامعة المسيلة.

- طايماز ,ا .(2002) .المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي .بحوث اقتصادية عربية.87
- علام ,س .(1993) .إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة .القاهرة :مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- غربي ,ع .(2000) .تنمية الموارد البشرية .عين مليلة :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- متلقى .(2008) .تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتجية العناقيد الصناعية .جامعة ام البواقي.
- مركز_معلومات .(2003) .العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.